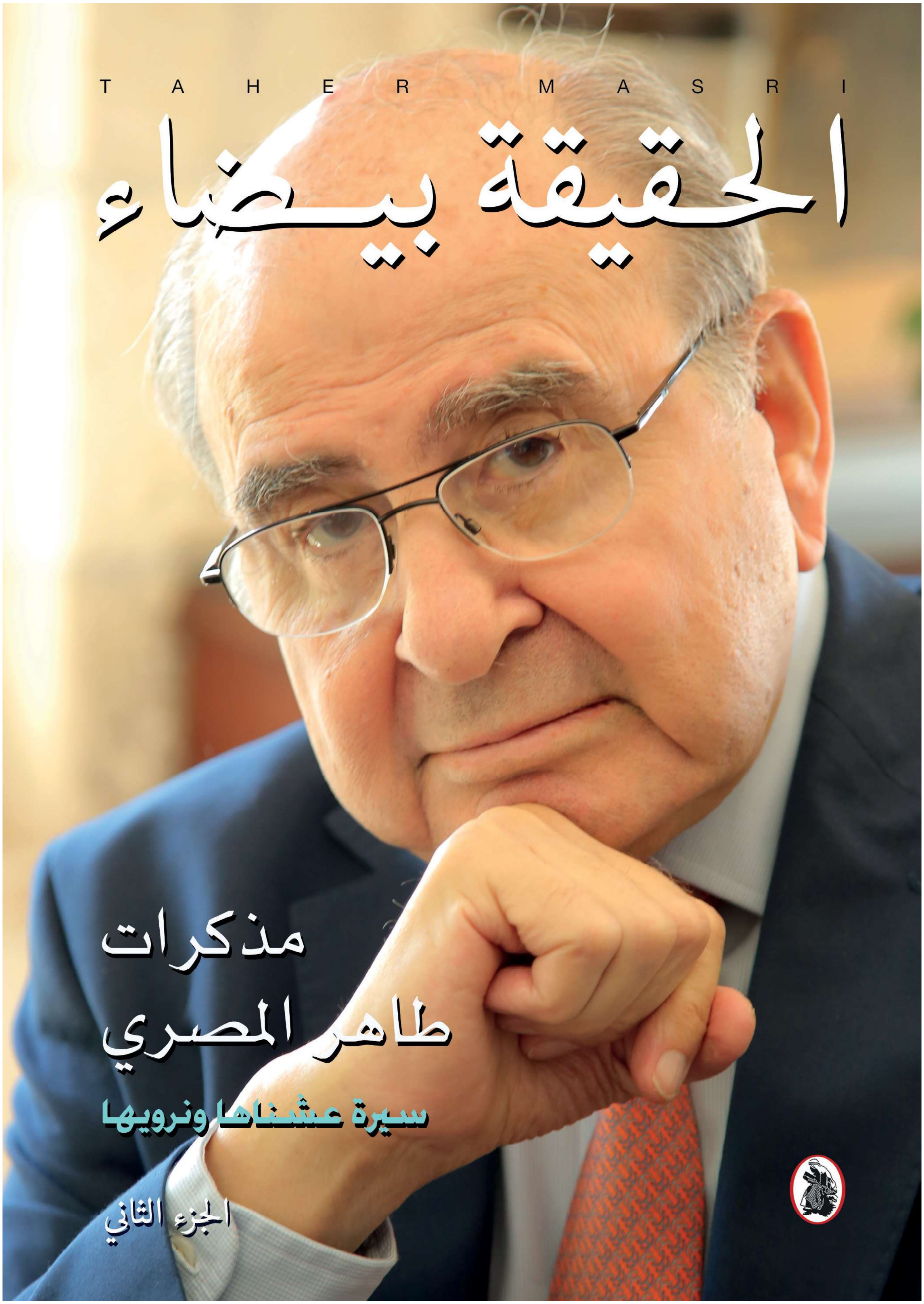

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ الثّالثُ

السّلام المُجَزَّأُ... من أوسلو إلى وادي عربة...

كانتِ الوفودُ العربيّةُ تتفاوضُ في واشنطن ببطءٍ شديدٍ، وكان المسؤولون والقوى السّياسيّةُ يشعرون بأنّ عمليّةَ التّفاوضِ قد تطولُ بسببِ مماطلةٍ محسوبةِ الأثرِ، وقامتْ منظّمةُ التّحريرِ بالاتّفاقِ مع إسرائيل ومن خلالِ دولٍ وسيطةٍ أخرى، على رأسِها النّرويج، بعقدِ لقاءاتٍ سرّيّةٍ للغايةِ بشأنِ اتّفاقٍ بين العدوَّين الفلسطينيِّ والإسرائيليِّ.

وبحسبِ ما ظهرَ لي، لم يكن أحدٌ في الأردنّ يعلمُ شيئًا عن هذه المباحثاتِ، فقد ظلّتْ محفوظةً في خزانةِ الأسرارِ حتّى كُشِفَ عنها.

وأحدثَ ظهورُ الاتّفاقِ الفلسطينيِّ - الإسرائيليِّ إلى العَلن، الّذي عُرِفَ لاحقًا بـ «اتّفاق أوسلو»، الّذي وُقِّعَ في الثّالث عشر من أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ ردودَ فعلٍ قويّةٍ من كلِّ الجهاتِ الصّديقةِ، فقد كان اختراقًا إسرائيليًّا للممنوعاتِ العربيّةِ، وكان صادمًا ومُفاجئًا هزَّ العالمَ أجمعَ، قبلَ أن يهزَّ الدّولَ العربيّةَ، بخاصّةٍ تلك المشاركة في جولاتِ التّفاوضِ في واشنطن، وبالتّحديد الأردنّ وسورية ولبنان.

وأثارَ هذا الاتّفاقُ قلقَ الكثيرِ من الحكّامِ والزّعماءِ العربِ ومعظمِ القوى السّياسيّةِ العربيّةِ، وبطبيعةِ الحالِ، كان الأردنّ الرّسميُّ والشّعبيُّ قد وقعَ كلّيًّا تحت تأثيرِ الصّدمةِ الخارقةِ والمفاجأةِ المدوّيةِ، الّتي لم يُحسبْ لها حسابٌ ولم يتوقّعها أحدٌ إطلاقًا.

وبالرّغم من فداحةِ ما شعرَ الأردنّ به من صدمةٍ حقيقيّةٍ بكلِّ المقاييسِ، إلّا أنّه لم يحاولْ إطلاقًا تعطيلَ مسارِ التّفاوضِ الفلسطينيِّ- الإسرائيليِّ في أوسلو،

بالرّغمِ من حجمِ الغضبِ الكبيرِ الّذي كان يشعرُ به الملكُ حسين، ومن دونِ أن يُظهرَ ذلك للآخرين. بدأَ يشعرُ وكأنَّ ثمّةَ مؤامرةً على الكيانِ الأردنيِّ.

فقد كان الاهتمامُ مُنصبًّا على المفاوضاتِ العلنيّةِ المستمرّةِ الّتي تجري أمامَ أنظارِ العالمِ كلّهِ بمساراتٍ متوازنةٍ بين جميعِ الأطرافِ العربيّةِ وإسرائيل للتّوصّلِ إلى تسويةٍ عادلةٍ بقدرِ الإمكانِ، بعد فتحِ مسارِ تفاوضٍ أساسيٍّ وعريضٍ للتّعاملِ مع القضايا الرّئيسيّةِ في الصّراعِ الفلسطينيِّ- الإسرائيليِّ من جهةٍ، والعربيِّ- الإسرائيليِّ من جهةٍ أخرى.

ولكن، وبسرّيّةٍ مفرطةٍ بعيدًا عن الشّركاءِ العربِ، أُنجزَ اتّفاقُ أوسلو، ما يعني أنّ أمرًا خطيرًا يجري ويتمُّ التّخطيطُ له من وراءِ ظهرِ الأردنّ، الّذي يُعَدُّ الخاسر الأكبر من هذا المسارِ التّفاوضيِّ السّرّيِّ الّذي جرى بعيدًا عنه.

وكانت مخاوفُ الأردنّ من الحصارِ، والتّجربةِ الّتي عاشَها بعدَ موقفهِ من احتلالِ العراقِ للكويت، ماثلةً أمامَ الجميعِ، وقد تبادرَ إلى ذهنِ الملكِ حسين بأنَّ أيَّ موقفٍ مضادٍّ لمسارِ أوسلو قد يؤدّي إلى انقساماتٍ سياسيّةٍ في المنطقةِ على حسابِ الأردنّ.

وفي تقديري، فإنَّ التّجاربَ السّابقةَ للملكِ انعكستْ على موقفهِ من طبخةِ أوسلو، ابتداءً من أحداثٍ كادت أن تعصفَ بالأردنّ وبنظامِ الحكمِ، وتؤدّي إلى تغييرهِ على نحوِ ما حدثَ في خمسينيّاتِ القرنِ العشرين، عندما كان وضعُ المملكةِ هشًّا، ومرورًا بما بعدَ هزيمةِ ١٩٦٧ وخسارتهِ الضّفّةَ الغربيّةَ، ولاحقًا أحداث أيلول سنة ١٩٧٠، والموقف الأميركيّ المائع وغير الثّابتِ، وليس انتهاءً بشعوره بأنّ الأميركيّين والإسرائيليّين قد سحبوا البساطَ من تحت قدميهِ هذه المرّة.

وأشيرُ هنا إلى ما كتبَهُ الكاتبُ اليهوديُّ آفي شلايم (Avraham “Avi” Shlaim) عن فترةِ ١٩٧٠ في كتابهِ «أسدُ الأردنّ». فقد كان ثمّة تساؤلٌ دائمٌ عن العربِ الّذين يعملون على تجفيفِ دورِ الملكِ في الملفِّ الفلسطينيِّ، وهم الرّئيسُ المصريُّ أنور السّادات، والملكُ الحسن الثّاني ملكُ المغرب، والسّعوديّة في عهدِ الملكِ فيصل. فهم كانوا أساسيّين في توجيهِ الجامعةِ العربيّةِ سنة ١٩٧٤ إلى إخراجِ الضّفّةِ الغربيّةِ من الأردنّ من خلالِ اعتبارِ منظّمةِ التّحريرِ الممثّل الشّرعيّ والوحيد للشّعبِ الفلسطينيِّ.

في اليومِ ذاتهِ الّذي كُشِفَ فيه عن لقاءاتِ أوسلو السّرّيّةِ، صودِفَ أنْ أقامَ مديرُ عامِّ الملكيّةِ الأردنيّةِ وصديقُ الملكِ علي غندور عشاءً في منزلِهِ الكائنِ في منطقةِ الرّابية، وكان من بين المدعوّين بالإضافةِ إليَّ عبد السّلام المجالي، وزيد بن شاكر، وصاحب جريدةِ النّهارِ السّياسيّ والإعلاميّ اللّبنانيّ غسّان تويني، وحضرَ الملكُ العشاءَ، وكان مستاءً وغاضبًا إلى أبعدِ حدودِ الاستياءِ، أمّا سببُ الغضبِ فكان من الحدثِ الّذي أُعلنَ عنه لتوِّهِ، ومن سرّيّتِهِ وإخفائهِ عن الأردنّ.

ولم نكنْ نعلمُ حتّى تلك اللّحظةِ محتوى الاتّفاقِ. وكان هاجسُنا الّذي تمحورَ حولَ تفاصيلَ خفيّةٍ وسرّيّةٍ قد يتضمّنُها والّتي قد تضرُّ بأمنِنا القوميِّ، ضاغطًا على الجميعِ وفي المقدّمةِ على الملكِ نفسِهِ.

جرى نقاشُ الموضوعِ على طاولةِ العشاءِ من زواياه المتعدّدةِ، وأخبَرَنا الملكُ حسين أنّه وقبيلَ حضورهِ العشاءَ أجرى اتّصالًا بالرّئيسِ السّوريِّ حافظ الأسد وناقشا الحدثَ سويًّا، وكان الأسدُ غاضبًا جدًّا هو الآخر ومتوافقًا مع الأردنّ في موقفهِ.

واتّفقا أن يقومَ الملكُ بزيارةِ دمشق في اليومِ التّالي لتقييم الموقفَين الأردنيِّ والسّوريِّ وما ستؤولُ إليه الأمورُ وردودُ الفعلِ تجاهَ اتّفاقِ أوسلو السّرّيِّ.

ظهرَ قلقُ الملكِ البالغُ من هذا التّصرّفِ الفلسطينيِّ- الإسرائيليِّ - الأميركيِّ في ذلك العشاءِ، وتوقّعَ أنّ من أهدافهِ إبعادَهُ عن مسرحِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، تمهيدًا لإجراءِ ما هو متوقّعٌ أن تقومَ به مثلُ هذه اللّجانِ، ولا أبالغُ بالقولِ إنّ الملكَ شعرَ بطعنةٍ في ظهرهِ وجّهَها الأميركيّون إليه.

كانت مخاوفي من ردودِ فعلِ الملكِ الغاضبةِ على هذا الأمرِ الّذي لم تتحدّدْ معالمُهُ حتّى تلك اللّحظةِ، تتعلّقُ باتّفاقهِ مع حافظ الأسد، بخاصّةٍ وأنّ الأسد لا يثقُ بعرفات أصلًا.

وبعد أن أظهرَ الملكُ غضبَهُ وهواجسَهُ، بادرتُ إلى لفتِ انتباههِ بأنّ الأسدَ يكرهُ عرفات ولا يثقُ به، وبالتّالي فإنّ الملكَ سيواجهُ اندفاعًا كبيرًا من الأسدِ للتّحريضِ على عرفات وعلى منظّمةِ التّحريرِ، وقد يريحهُ ذلك، لكنّهُ في الوقتِ نفسهِ قد يضرُّ بالتّوجّهِ العامِّ لمحاولاتِ الأردنّ اختراقَ الحائطِ الأميركيِّ- الإسرائيليِّ.

لقد كنت صادقًا وصريحًا في إبداءِ رأيي، وقد أظهرَ الملكُ تفهّمهُ لِما قد يصدرُ عن الأسدِ، ولكنّه بقيَ منزعجًا من تداعياتِ انفرادِ عرفات بهذا القرارِ بعيدًا عن الدّولةِ الأردنيّةِ، فيما ظلّ الحاضرون يحثّون الملكَ على أن يأخذَ موقفًا علنيًّا من أوسلو.

هنا اقترحَ علي غندور على الملكِ إجراءَ مقابلةٍ على التّلفزيون الأردنيِّ، واستقرّ رأيُهم على أن يقومَ غسّان تويني بإجراءِ المقابلةِ ليعبّرَ الملكُ فيها عن مخاوفهِ من اتّفاقِ أوسلو ورفضهِ الكاملِ له، في حين لم نكن حتّى تلك اللّحظةِ نعلمُ أيَّ شيءٍ عن تفاصيلهِ وبنودهِ.

وشعرتُ لحظتَها بأنّ ثمّةَ تحشيدًا يتمُّ أمامي، ليس فقط من قِبَلِ بعضِ الحاضرين، ولكن قد يمتدُّ هذا التّحشيدُ لاحقًا إلى خارجِ الغرفِ المغلقةِ وصولًا إلى الأماكنِ العامّةِ.

لذلك وجدتُني أسارعُ إلى الطّلبِ من الملكِ التّريّثَ، فقد يكون موقفُ الأسدِ تكتيكًا لأنّهُ هو الآخرُ لا يعلمُ بتفاصيلِ الاتّفاقِ.

سافرَ الملكُ في اليومِ التّالي إلى دمشق، واَجتمعَ بالرّئيس حافظ الأسد، وبمعزلٍ عن تفاصيلِ ما جرى في ذلك الاجتماعِ، عادَ الملكُ مطمئنًّا لتفهّمِ الرّئيسِ الأسد وجهةَ نظرِ الأردنّ ومخاوفَهُ.

وبعدَ عودتهِ إلى عمّان، أُجرِيَتِ المقابلةُ التّلفزيونيّةُ، وفيها شرحَ الملكُ أسبابَ مخاوفهِ من اَتّفاقِ أوسلو ورفضهُ له، في الوقتِ الّذي بدأتْ فيه العلاقاتُ مع منظّمةِ التّحريرِ تضطربُ وتأخذُ منحًى آخر...

ولم يكن ذلك إجراءً أو تصرّفًا صحيحًا من وجهةِ نظري، فبعدَ ثمانٍ وأربعين ساعةٍ من تلقّيه اَتصالًا من الرّئيسِ الأميركيّ بيل كلنتون (Bill Clinton) ، ظهرَ الملكُ ثانيةً على التّلفزيون وأعادَ تقييمَ موقفهِ متحدّثًا عن الجوانبِ الواسعةِ من الاتّفاقِ الّذي كان قد هاجمهُ قبلَ يومَين فقط ليعودَ ويعلنَ تريّثهُ في موقفه من الاتّفاقِ إلى حينِ الاطّلاعِ على تفاصيلهِ وحيثيّاته.

وبحسبِ ما أعرفُهُ، اَستاءَ الأميركيّون من مقابلةِ الملكِ التّلفزيونيّةِ، وقالَ الرّئيس كلنتون إنّ أوسلو ليس اَلتفافًا على الأردنّ، نافيًا وجودَ أيِّ نوايا أميركيّةٍ مُبَيَّتَةٍ تجاه المملكةِ، مشيرًا إلى أنّهم لا يعرفون شيئًا عن بعضِ الأمورِ الّتي جرتْ في أوسلو وغابتْ عنهم أمورٌ أخرى لأنّ الاتّفاقَ تمّ من دون علمِهم.

إلّا أنَّ الملكَ حسين خافَ على الكيانِ الأردنيِّ خوفًا شديدًا بسببِ اَتّفاقِ أوسلو، فقد عدَّهُ تجاوُزًا وتعدّيًا على المصالحِ الأردنيّةِ، ولم يعد مرتاحًا لناحيةِ إخفاءِ تفاصيلهِ عنه، فضلًا عن قلقهِ وضجرهِ وغضبهِ من كلِّ هذه السّرّيّةِ، لاعتقاده بأنَّ خلفَها تكمنُ نوايا غيرُ مُطَمْئِنَةٍ ضدَّ الأردنّ. وبقيَ تلقّيه خبرَ الاتّصالِ وتفاصليه من أكثر المحطّاتِ العصيبةِ في حياته، وكذلك الإعلان عن موقفهِ الرّافضِ له في مقابلتهِ التّلفزيونيّةِ.

لم أشعرْ أنّنا تلقّينا طعنةً في الظّهر بسببِ اتّفاقِ أوسلو السّرّيِّ، وكنت أنتظرُ ما تحملهُ الأيّامُ حولَ تفاصيلهِ، ولم أكن في الوقتِ نفسهِ متفائلًا بنجاحِ مؤتمرِ مدريد، فما جرى خلالهُ وبعدَهُ من مساراتِ تفاوضٍ، لم يؤدِّ بالنّتيجةِ إلى التّوصّلِ إلى حلٍّ عادلٍ وشاملٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، وعندما قرّرَ الوفدُ الفلسطينيُّ التّوجّهَ منفردًا، كنت أعتقدُ في قرارةِ نفسي بأنَّ ذلك جاءَ بترتيبٍ مُسبقٍ.

فقد قرّرَ ياسر عرفات اللّجوءَ إلى القناةِ الخلفيّةِ لفتحِ مساراتِ تفاوضٍ مُغلقةٍ في العلنِ، وقامَ بما قامَ به السّادات تمامًا، حتّى إنّي اَعتبرتُ تفكيرَ عرفات اَستكمالًا لتفكيرِ السّادات في هذا الجانبِ، أي إقامة صلحٍ وسلامٍ منفردَين مع إسرائيل.

وكان فصلُ المساراتِ إحدى النّقاطِ الخلافيّةِ في المفاوضاتِ مع جيمس بيكر، فقد طرَحْنا عليه هذا السّؤالَ الكبيرَ: «هل يقرّرُ كلُّ طرفٍ مسارَهُ ويقيّمُ مدى نجاحهِ ليبادرَ إلى الاتّفاقِ مع المفاوضِ الإسرائيليِّ، على أن تبقى معلّقةً إلى حين أن يتمَّ الاتّفاقُ بين الجميعِ، وبعد ذلك يتمُّ التّوقيعُ؟ أم إنَّ كلَّ طرفٍ ينهي مسارَهُ منفردًا، ومع نجاحهِ في التّفاوضِ يقومُ بالتّوقيعِ منفردًا؟».

كنت أميلُ إلى أن تلتزمَ جميعُ المساراتِ بالتّوقيعِ سويًّا بعد أن تنتهيَ جميعُها من التّفاوضِ، بينما كان بيكر يميلُ إلى فصلِ المساراتِ ليوقّعَ منفردًا كلُّ من ينهي مفاوضاتِهِ.

اِلتقيتُ بياسر عرفات، وسألتهُ: «كيف ولماذا تمّ إخفاءُ الاتّفاقِ عن الأردنّ؟» وشرحتُ له أنّ مفهومَ أوسلو بهذه الطّريقةِ يعني أنّ الأميركيّين سحبوا البساطَ من تحت قدمَي الملكِ حسين، الّذي شعرَ بخطورةِ هذا القرارِ، ويعني فيما يعنيهِ أنّ الأميركيّين بدأوا بتحويلِ موقفِهم السّياسيِّ من مشاركةِ عمّان في حلِّ القضيّةِ الفلسطينيةِ إلى «غزّة أوّلًا» و«أريحا أوّلًا».

وقلتُ لعرفات إنّ الأردنّ في حالةِ غضبٍ من اتّفاقِ أوسلو لاعتباراتٍ كثيرةٍ منها أنّنا فَتَحْنا له كلَّ أوراقِنا وأسرارِنا، لكنّه أخفى عنّا تفاصيلَ أوسلو؛ ليجيبَني بأنّه ألمحَ للملكِ حسين أكثرَ من مرّةٍ إلى ذلك، ولكنْ لم يكن باستطاعتهِ الإفصاحُ عن المزيدِ من التّفاصيلِ.

من المعروف أن فكرة وجود إسرائيل وضمان بقائها تحظى بدعم غربي لا حدود له، وقبلت دول الغرب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية دون أن يعتبروا هذا الوجود احتلالاً ، وقد أدى الدعم الغربي والأمريكي للأحتلال إلى هيمنة القناعة لدى القيادات الفلسطينية والعربية بإستحالة الانتصار العسكري على إسرائيل، مما دفع بالبعض للترويج لشعار «إضعاف إسرائيل وإنهاكها بالديموغرافيا ، او بالغلبة السكانية».

و«تذويب إسرائيل» يتطلّبُ معادلةً ثنائيّةً في المنطقةِ تستوجبُ من الأنظمةِ العربيّةِ التّحوّلَ إلى مجتمعاتٍ ديمقراطيّةٍ مدنيّةٍ واقتصاديّةٍ، حتّى تكون ندًّا لإسرائيل، وحتّى تتساوى مع البنيةِ الاجتماعيّةِ والسّياسيّةِ والاقتصاديّةِ للمجتمعِ الإسرائيليِّ، لتتمَّ عمليّةُ التّذويبِ تحت ضغطِ الاندماجِ الدّيموغرافيِّ.

هذه الفكرةُ اختصرَها لي الملكُ حسين مرّتين على الأقلِّ، حين قال لي إنّه يعملُ على مبدأِ «القضاء على عقليّةِ القلعةِ» الّتي تحكمُ المجتمعَ الإسرائيليَّ وسياسيّيه وأحزابَهُ.

فمنذُ إعلانِ دولةِ الاحتلالِ سنة ١٩٤٨، وهي تتوسّعُ بالتّدريجِ إلى أمدٍ غيرِ معروفٍ، ومع تعاقبِ السّنين، حشدتْ ستّةَ ملايين ونصفَ يهوديٍّ على أراضي فلسطين، صحيحٌ أنّ خلفيّةَ بعضِهم غيرُ دينيّةٍ، إلّا أنّها وطنيّةٌ وقوميّةٌ، ولذلك، تعملُ إسرائيل حاليًّا على تثبيتِ ادّعائِها بأنّ الشّعبَ اليهوديَّ هو «أمّة»، وهذا ادّعاءٌ غيرُ منطقيٍّ، إلّا أنّ الهدفَ من هذا الادّعاءِ هو تحويلُ إسرائيل

«الدّيمقراطيّة» إلى دولةٍ يهوديّةٍ. وبطبيعةِ الأمورِ، فإنّ الدّولةَ اليهوديّةَ، كما يُعدّون لها، ستكونُ عنصريّةً ودينيّةً بامتيازٍ، مهما طالَ الزّمانُ أم قصرَ، وإنّ التّناقضَ داخلَ المجتمعِ الإسرائيليِّ سيظهرُ بين ديمقراطيّةِ الدّولةِ ويهوديّتِها.

لذلك، وبعد أن قامت إسرائيل، وأصبحت تُهيمنُ على كلِّ أراضي فلسطين التّاريخيّةِ، وجعلتْ من القدسِ عاصمَتَها الأبديّةَ، فإنّها سوف تستكملُ المظاهرَ الدّينيّةَ القوميّةَ لها خلال سنواتٍ قليلةٍ مقبلةٍ، بمعنى أنّ مفهومَ الدّولةِ والأمّةِ الّذي تعملُ إسرائيل عليه الآن، سيتمُّ تنفيذُهُ في المستقبلِ.

من هنا تحديدًا، لم تكن بنودُ اتّفاقِ أوسلو تثيرُ قلقي؛ فقد كنت أنظرُ إليه باعتباره «التّدرّج» في الحلِّ وليس الحلَّ، وبحسبِ تقديري في تلك الأيّام، فقد تدرَّج الحلُّ من «أ-ب-ج» وصولًا إلى التّخطيطِ الّذي وضعهُ الفلسطينيّون، وكان على الجانبِ الفلسطينيِّ التّسلحُ بمزيدٍ من الوعي والإيمانِ بأنّ عدوّهُ الإسرائيليَّ لن يعطيَهُ كلَّ ما يريدُهُ بسهولةٍ.

وتجدرُ الإشارةُ إلى عاملَين دفعا النّاسَ إلى الشّكِّ في صلاحيّةِ أوسلو للحلِّ النّهائيِّ، وعدمِ قدرتهِ على تحقيقِ أهدافهِ، هما:

أوّلًا: اللّيكود الإسرائيليُّ شعرَ بخطرَ أوسلو، وما قد يعنيه في نهايةِ مراحلهِ الثّلاثِ من احتمالِ قيامِ دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّةٍ، لذا اغْتِيلَ رئيسُ الوزراءِ إسحق رابين على يدِ يهوديٍّ متعصّبٍ، وغضَّ المجتمعُ الدّوليُّ النّظرَ عن أنّ الاغتيالَ هو عملٌ إرهابيٌّ بين اليهودِ أنفسِهم، وتجاهلَ العالمُ ما وراءَ هذا الفعلِ وتداعياته، وبالنّسبةِ إليَّ، فقد كان نقطةَ تحوّلٍ أساسيّةً لأنّ هذا اليمينَ الإسرائيليَّ يعرفُ أبعادَ هذا الاغتيالِ، والبديلُ الواضحُ كان اللّيكود الإسرائيليُّ برئاسةِ نتنياهو (Benjamin Netanyahu).

ثانيًا: لم يكن ياسر عرفات قادرًا على تحويلِ الثّورةِ إلى دولةٍ، وبقيَ يفكّرُ ويديرُ الأمورَ بطريقتهِ السّابقةِ، مسيطرًا بمركزيّةٍ فائقةٍ على معالمِ سلطتهِ وسلطاتِ المجالسِ الوطنيّةِ والحزبيّةِ والفصائليّةِ، وبدأتْ مظاهرُ الفسادِ وإساءةُ اَستخدامِ السّلطةِ تظهرُ بشكلٍ واضحٍ.

ويقالُ إنّ اَثنَي عشرَ جهازًا أمنيًّا تمّ إنشاؤها خلال فترةِ أوسلو، وبالرّغمِ من كلِّ تلك التّشوّهاتِ في الإدارةِ، فقد بقيَ النّاسُ يصرّون على إدارتِهم الخاصّةِ.

اِنعكستْ نتائجُ أوسلو سلبيًّا على الثّقةِ بين الملكِ حسين والأردنّ من جهةٍ، وبين ياسر عرفات ونواياه تجاهَ الهاشميّين في الأردنّ من جهةٍ أخرى، وبالتّالي بدأَ الأردنّ يفكّرُ مباشرةً بالإعدادِ لمرحلةِ ما بعد أوسلو، وبالتّأكيدِ كنّا كأردنيّين في وضعٍ سياسيٍّ مقلقٍ للغايةِ.

إلّا أنّ الوضعَ الأردنيَّ بقيَ مؤازرًا للوضعِ الفلسطينيّ، وحرصَ الأردنّ على الاستمرارِ في هذه السّياسةِ، من هنا أسرعَ الملكُ حسين بإعلانِ موقفهِ الواضحِ والعلنيِّ تجاهَ أوسلو وما يعنيه، وكان واعيًا تمامًا لكلّ تداعياتهِ واَحتمالاتهِ، وللموقفِ الفلسطينيِّ المتجاوبِ معه.

وأشيرُ هنا إلى أنّ للملكِ حسين أجندةَ أعمالٍ يقومُ بها كلّما زارَ واشنطن، فقد كان يلتقي بقياداتِ السّي آي إيه (CIA) ، ويتلقّى منهم شروحًا حولَ قضايا محدّدةٍ.

وأرادَ الأميرُ الحسن في إحدى زياراتهِ إلى واشنطن القيامَ بهذه الاتّصالاتِ. فقد كان يريدُ أن يبقى في صورةِ المشهدِ بكاملهِ، وكان يرغبُ ويؤيد المسارعةِ بعقدِ اتّفاقِ سلامٍ سريعٍ مع إسرائيل لمواجهةِ اَستحقاقاتِ أوسلو ويؤيّدها، وكان يرغبُ بأن يقودَ بنفسهِ عمليّةَ السّلامِ بكاملِها بين الأردنّ وإسرائيل.

وذهبَ الأميرُ الحسن إلى نيويورك لمقابلةِ شمعون بيريز بعد اتّفاقِ أوسلو مباشرةً، بطلبٍ وتوجيهٍ من الملكِ حسين، وكان حاضرًا بقوّةٍ في عمليّةِ التّفاوضِ الأردنيّةِ - الإسرائيليّةِ الّتي أفضتْ إلى اتّفاقيّةِ وادي عربة، وتغيّرِ الوضعِ بشكلٍ جديدٍ مرّةً أخرى بعد هذا اللّقاءِ الأردنيِّ - الإسرائيليِّ، وبدأَ التّحضيرُ لموقفٍ أكثر تقدّمًا من خلالِ توقيعِ اتّفاقيّةِ سلام.

وترأّسَ الأميرُ الحسن مجموعةً من الرّسميّين والنّخبِ السّياسيّةِ من المؤيّدين والدّاعمين لهذا التّطوّرِ الأردنيِّ تجاهَ إسرائيل، وكانت وجهةُ نظرهِ مقبولةً، وتتلخّصُ بأنَّ اتّفاقَ الفلسطينيّين مع إسرائيل قد حرّرَ الأردنّ من مسؤوليّته تجاهَ الموضوعِ الفلسطينيِّ، ولم يعد هناك أيُّ نزاعٍ أو خلافٍ مع إسرائيل، إذ لا أراضٍ أردنيّةً تحتلُّها إسرائيل تنذرُ باستمرارِ النّزاعِ بين الدّولَتَين.

وبسببِ علاقاتهِ الواسعةِ مع دوائرِ الفكرِ في الغربِ، كان للأميرِ الحسنِ اليدُ الطّولى في الاهتمامِ بالجوانبِ القانونيّةِ والفكريّةِ بغيةَ التّحضيرِ لمؤتمرِ السّلامِ بالتّعاونِ مع خبراءَ.

وكان رأسُ الهرمِ في هذا الجانبِ هو عون الخصاونة، فهو الأردنيُّ القانونيُّ الأوّلُ الّذي أشرفَ على صياغةِ اتّفاقيّةِ السّلامِ الأردنيّةِ - الإسرائيليّةِ.

وتوافقَ الطّرفان الأردنيُّ والإسرائيليُّ على عقدِ لقاءٍ آخرَ ليُصارَ خلالَهُ إلى إعلانِ مبادئَ وعلى مستوى الرّئاساتِ تمهيدًا لوضعِ بنودِ اتّفاقيّةِ سلامٍ بينَهما فيما بعدُ، وهذا ما حصلَ؛ وقد تمَّ إعلانُ المبادئِ في باحةِ البيتِ الأبيضِ في واشنطن.

وبعد أنِ اسْتُكملتْ كلُّ هذه الجوانبِ، أعلنَ الأردنّ موقفَهُ من خلالِ ما يُعرَفُ بـ «بيان واشنطن» بتاريخِ الرّابع والعشرين من تمّوز/ يوليو ١٩٩٤، لينهيَ رسميًّا حالةَ الحربِ بينه وبين «الجارة» إسرائيل، ومهّد للبدءِ ببناءِ علاقاتِ سلامٍ معها.

في منتصفِ شهر تمّوز / يوليو ١٩٩٤، كنت أقضي وزوجتي إجازةً خاصّةً في لندن، وكان يزورُني في الفندقِ الصّديقُ نمير قردار، اِتّصلَ بي زيد بن شاكر هاتفيًّا ليُبلغَني بأنّني سأصحبُ جلالةَ الملكِ في زيارتهِ إلى واشنطن لتوقيعِ إعلانِ المبادئِ مع رئيسِ الوزراءِ الإسرائيليِّ إسحق رابين، وبحضورِ الرّئيسِ الأميركيِّ بيل كلنتون.

سألتُ زيد بن شاكر: «ما علاقتي أنا بهذا الأمر؟ فأنا رئيسُ مجلسِ النّوّاب؟» أجابَني: «لأنَّ الملكَ يدعوكَ لمرافقتِهِ، ولأنّ رئيسَ مجلسِ الأعيانِ أحمد اللّوزي ذاهبٌ بصحبةِ الملكِ إلى واشنطن»، فقلتُ له: «إنّ أحمد اللّوزي يُمثّلني، وهو رئيسُ مجلسِ الأمّةِ»، وظنَّ بن شاكر أنّني أمزحُ، وقالَ لي: «نراكَ في واشنطن»، لكنّني اَعتذرتُ منه وأبلغتُهُ أنّي «سأعودُ إلى عمّان أوّلًا، ولن أتوجّهَ إلى واشنطن مباشرةً من لندن».

عدتُ إلى عمّان، واَلتقيتُ مباشرةً برؤساءِ اللّجانِ الدّائمةِ في مجلسِ النّوّابِ، وأخبرتُهم أنّ «جلالةَ الملكِ دعاني لمرافقتهِ في رحلتهِ إلى واشنطن، وكان لزامًا عليّ اَستشارتكم قبلَ اتّخاذِ أيّ قرارٍ».

وتناقشتُ معهم في هذا الأمرِ لأنّ الاطّلاعَ على آرائِهم ومواقفِهم ضروريٌّ، لم أجد أيَّ اَعتراضٍ، وتفهّمَ معظمُهم الوضعَ، واَعتقدتُ أنّ اَستشارتي للنّوّابِ في هذا الأمرِ كانت خطوةً صحيحةً ومناسبةً، ولو أنّها تحدثُ للمرّةِ الأولى.

سافرت إلى واشنطن على الطّائرةِ ذاتِها مع الملكِ، وعاتَبَني زيد بن شاكر قائلًا: «لماذا تستشيرُ النّوّابَ؟ فالملكُ هو الّذي دعاك»، فأجبتُهُ بأنّني: «مُلْزَمٌ بأن أضَعَهم في صورةِ ما سأقومُ به كوني رئيسًا للمجلسِ، فاَرتباطي الأوّلُ في هذه الحالةِ هو مع زملائي النّوّابِ، ومن حقِّهم معرفةُ ما يقومُ به رئيسُهم».

أعدَّ الأميرُ الحسن خطابًا للملكِ بناءً على نماذجَ تمَّ إعدادُها لهذه المناسبةِ، وعلى الطّائرةِ جرى نقاشٌ حولَ طبيعةِ خطابِ الملكِ ومحتواه، وبحضورِهِ وحضورِ الملكةِ نور الّتي أبدَتْ رأيَها، واحتدمَ النّقاشُ حول اللّهجةِ المُعتمدةِ في الخطابِ.

وبعد الوصولِ إلى واشنطن، وفي صبيحةِ يومِ الإعلانِ عن المبادئ، اطّلعَ عدنان أبو عودة بالصّدفةِ على البندِ المتعلّقِ بالقدسِ، واعترضَ على النّصّ كونه ضعيفًا ويعطي لإسرائيل حقوقًا يجبُ أن لا تحصلَ عليها، ولكن سبقَ السّيفُ العذلَ.

ذهبنا إلى مكانِ الاحتفالِ بتاريخِ الرّابعِ والعشرين من تمّوز / يوليو ١٩٩٤، وكان الجوُّ حارًّا ورطبًا إلى درجةٍ لا تُحتملُ، ذهبتُ لأجلسَ في مكاني في حديقةِ البيتِ الأبيضِ «روز جاردن» (Rose Garden)، الّتي لم تكن مظلَّلَةً لتقيَ الحضورَ أشعّةَ الشّمسِ المباشرةَ، فوجدتُ أحمد اللّوزي مع شخصٍ أجنبيٍّ آخرَ لا أعرفهُ، وسلّمتُ عليهما.

وإذا بالرّجلِ هو رئيسُ الكنيست الإسرائيليُّ، وكان يشرحُ لأحمد اللّوزي ضرورةَ تطويرِ العلاقاتِ النّيابيّةِ بسرعةٍ، وتبادلَ الزّياراتِ لإنشاءِ روابطَ وطيدةٍ بين ممثّلي الشّعبَين الأردنيِّ والإسرائيليِّ في مجلسِ النّوّابِ الأردنيِّ والكنيست الإسرائيليِّ.

حينَها، خاطبتُ رئيسَ الكنيست الإسرائيليَّ باللّغةِ العبريّةِ «ريجه... ريجه»، وهـي كلمةٌ تُلفَظُ الجيمُ فيها كما يتمُّ لفظُها باللّهجةِ المصريّةِ وتعني بالعربيّةِ «تمهّلْ» وبالعاميّةِ «شوي... شوي». ونظرَ الاثنان إليّ باستغرابٍ قبلَ أن أُواصلَ كلامي، فأقول: «بكّير... ما زلنا في مرحلةِ توقيعِ البروتوكول وعلينا الانتظارُ».

جلسْنا تحتَ أشعّةِ الشّمسِ المباشرةِ والحارقةِ، وقّعَ الملكُ ورابين البروتوكول وسطَ الاحتفالِ الحماسيِّ للأميركيّين والإسرائيليّين.

بعد التّوقيعِ، دخلتِ الوفودُ الأردنيّةُ والأميركيّةُ والإسرائيليّةُ إلى قاعةِ مجلسِ الوزراءِ «كابينيت روم» (Cabinet Room)، وكان المُبادرُ بالكلامِ الرّئيسُ الأميركيُّ بيل كلنتون، الّذي رحّبَ ترحيبًا كبيرًا بالملكِ، مشيدًا بشجاعتهِ وحكمتهِ وحبّهِ للسّلامِ، ومركّزًا على تضحياتِ الهاشميّين تجاهَ السّلامِ في المنطقةِ، وبخاصّةِ الملك عبد الله الأوّل، الّذي ضحّى بحياتهِ من أجلِ السّلام.

وأذكرُ هنا واقعةً أجدُها معبّرةً تمامًا، فعندما انتهى الرّؤساءُ من عرضِ أفكارِهم وأصبحَ الاجتماعُ على وشكِ الانتهاءِ، تكلّمَ بيل كلنتون قائلًا: «في ضوءِ ما اتّفقنا عليه من ضرورةِ دعمِ الأردنّ اقتصاديًّا»، لإشراكِ عمومِ الأردنيّين في قطفِ ثمارِ السّلامِ، ثمّ وجّهَ كلامَهُ مباشرةً إلى إسحق رابين ليضيفَ: «مستر رابين، إنّ على الأردنّ سبعمائة مليون دولار ديون ويطالبُ بإلغائِها، ولذلك، أطلبُ منك يا مستر رابين أن تساعدَنا في تمريرِ قرارِ شطبِ هذه الدّيونِ في الكونغرس».

نظرْنا إلى بعضِنا بعضٍ في حالةِ اندهاشٍ واستغرابٍ، وتوقّعنا أن يتواضعَ إسحق رابين قليلًا، فلا يدّعي بأنّ بإمكانه فعلَ ذلك، لكنّهُ أجاب كلنتون قائلًا إنّ: «إسرائيل ستقوم بهذه المهمّةِ بكلِّ سرورٍ، وتدعو الكونغرس لإلغاءِ دينِ السّبعمائة مليون دولار». وتمّ فعلًا إلغاءُ جميعِ هذه الدّيونِ في وقتٍ لاحقٍ.

وترافقَ هذا الحدثُ مع العديدِ من الاحتفالاتِ الّتي أقيمتْ بمناسبةِ توقيعِ الإعلانِ، وفي حفلِ عشاءٍ أقامهُ بيل كلنتون في البيتِ الأبيضِ، لم أكن جالسًا إلى الطّاولةِ الرّئيسيّةِ، لكنّ وجهَ الملكِ كان أمامي مباشرةً، وأُلقِيَتِ الخطبُ، ورأيتُ الدّموعَ تترقرقُ من عينيه عندما جاؤوا على ذكرِ جدّهِ الملكِ عبد الله الأوّلِ مرارًا وتكرارًا.

ولمستُ بوضوحٍ، أنّ الأميركيّين والإسرائيليّين اَستغلوا بشكلٍ كبيرٍ ومقصودٍ تمامًا، مدى تعلّقِ الملكِ بجدّهِ وذكراه، ولذلك، ركّزوا في خطاباتِهم على هذا الجانبِ تحديدًا، وبلغةٍ عاطفيّةٍ شديدةٍ، مستخدمين كلماتٍ مثل التّضحية و»الاستشهاد»، وذلك من وحي إدراكِهم ووعيهم لِما يمثّلهُ الملكُ الجدُّ للحسين ومدى اَرتباطهِ العاطفيِّ والوجدانيِّ بجدّهِ، ونجحوا في التّأثيرِ على الملكِ الحفيدِ عاطفيًّا بشكلٍ كبيرٍ ومؤثّرٍ جدًّا.

كما ركّزَ المتحدّثون على أهمّيّةِ اَستغلالِ هذا الجوِّ التّاريخيِّ، لترجمتهِ إلى فوائدَ تنعكسُ على الشّعوبِ وعدمِ إبقاءِ هذا الاتّفاقِ مجرّدَ ورقةٍ موقّعةٍ بين مسؤولين، وكان هنالك ما يشبهُ الإجماعَ على ضرورةِ قطفِ ثمارِ السّلامِ بتحقيقِ نتائجَ اَقتصاديّةٍ، تريحُ الأردنّ تحديدًا، وتساعدُهُ على التّخفيفِ من ديونهِ الخارجيّةِ الّتي ترتّبت عليه، كما ركّزتِ الخطاباتُ على أهمّيّةِ اَنتقالِ السّلامِ إلى الشّعوبِ، وشعورِها بثمارِ هذا السّلامِ وإيجابيّاتهِ أوّلًا، قبلَ أن تدعمَهُ وتمارسَهُ.

وألقى الملكُ خطابَهُ مرتجلًا، ومن دون تحضيرٍ مسبقٍ، غلبتْ عليه لغةُ الفلسفةِ وتميّزَ بالعمقِ والوضوحِ، وركّزَ جلالتُهُ فيه على ضرورةِ بناءِ السّلامِ والتّعايشِ بين الأممِ.

إلّا أنّ خطابَ إسحق رابين الّذي ألقاه في الجلسةِ المشتركةِ للكونغرس الأميركيِّ، والّذي لاقى تصفيقًا حارًّا من أعضاءِ الكونغرس والمشاهدين من على الشّرفات، أخذَ منحًى آخر مختلفًا تمامًا عن منحى خطابِ الملكِ ومضمونهِ، إذ ركّزَ فيه على المستقبلِ وإنشاءِ علاقاتٍ طبيعيّةٍ بعيدةٍ عن التّعصّبِ والقوّةِ العسكريّةِ.

وقد أحضرَ رابين معه عدّةَ أشخاصٍ جلسوا على شرفةِ الزّوارِ، وبدأَ يشيرُ إليهم في خطابهِ بأسمائهم، شارحًا مدى معاناتِهم خلال حياتِهم بدءًا من المحرقةِ

النّازيّةِ إلى يومِنا هذا، وكان واضحًا أنّ ما يقصدُهُ هو اَعتبارُ النّازيّين والعرب هم الّذين نكّلوا بالشّعبِ اليهوديِّ، على حدِّ زعمِهِ، وإنْ حرصَ على القولِ بأنّ ذلك يجبُ أن يصبحَ خلفَ ظهورِنا.

وكلّما كان الكونغرس يصُفّقُ لرابين، كان الجمهورُ يقفُ تحيّةً له، وللأسفِ الشّديدِ، فإنّ أعضاءَ الوفدِ الأردنيِّ، الّذين كانوا يجلسون تحت قبّةِ الكونغرس، كانوا يقفون أيضًا مسايرَةً منهم للموقفِ الأميركيِّ، وكنت الوحيدَ الّذي لم يقفْ، وأذكرُ أنّني قلتُ بصوتٍ مسموعٍ: «إنّهم يصفون أهلَنا بالمجرمين والقتلةِ، فكيفَ نقفُ لهم؟» وبقيتُ الوحيدَ الجالسَ. وتجاهلَ الوفدُ الأردنيُّ قولي، بمن فيهم الملكة نور، مع أنّهم سمعوه جميعهم.

كنت موجودًا مع الوفدِ، لكنّني كنت قليلَ الكلامِ والتّعليقِ والنّقدِ، وكان واضحًا للآخرين في أعضاءِ الوفدِ أنّني لم أكن أشعرُ بأيِّ اَندماجٍ أو تفاعلٍ مع كلِّ ما يحتويه هذا الجوُّ الحميمُ إلى أبعد الحدودِ، ضمن أسبابٍ أخرى، وبدأتُ أشعرُ بأنّ القصرَ اَقتربَ كثيرًا من الموافقةِ على تغييري، وبأنّ البحثَ جارٍ عن بديلٍ آخر لي في رئاسةِ مجلسِ النّوّابِ.

عدتُ إلى عمّان، والَتقيتُ مرّةً أخرى مع النّوّابِ أثناءَ الإجازةِ الدّستوريّةِ للمجلسِ، ولم تكن الأمورُ من وجهةِ نظرِهم سلبيّةً أو محتدةً إلّا لدى الإخوان المسلمين.

ومن ثمّ، زارَني في مكتبي في رئاسةِ المجلسِ مندوبُ جريدةِ الرّأي طارق المومني. وكان بصحبتِهِ صحفيٌّ آخرُ لا أذكرُ مَنْ هو، وتحدّثنا عن رئاسةِ المجلسِ والانتخاباتِ الدّاخليّةِ، وقلتُ بشكلٍ غيرِ رسميٍّ وغيرِ جدّيٍّ بأنّني لن أترشّحَ للرّئاسةِ مرّةً ثانيةً.

وفي حين اَعتبرتُ أنّ ما قلتهُ هو: «زلّةُ لسانٍ غيرُ مقصودةٍ بتاتًا»، إلّا أنّي فوجئتُ بكلامي هذا يُنشرُ عنوانًا رئيسيًّا على صدرِ الصّفحةِ الأولى في جريدةِ الرّأي.

وفي حين لم يكن بإمكاني تكذيبُ الخبرِ أو تأكيدهُ، إلّا أنّ هذا الأمرَ كان يشغلُ تفكيري في تلك المرحلةِ بشكلٍ ضاغطٍ، وبدأتْ كرةُ الثّلجِ تتدحرجُ وتكبرُ بسرعةٍ، لذا، لم أعد أستطيعُ تكذيبَ الخبرِ الّذي كان يأخذُ حيّزًا من تفكيري بشأنِ المرحلةِ القادمةِ.

بدأتِ التّحرّكاتُ بسرعةٍ اَستعدادًا لانتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، وسادَ اَستغرابٌ شديدٌ في أوساطِ النّوّابِ والأصدقاءِ والرّأي العامِّ بسببِ قراري بعدمِ التّرشّحِ مرّةً ثانيةً لرئاسةِ مجلسِ النّوّابِ.

وكنت قد اَلتقيتُ الملكَ في مكتبهِ في الدّيوانِ الملكيِّ بعد عودتِنا من واشنطن، وأخبرتهُ بأنْ لا نيّةَ لديَّ للتّرشّحِ مرّةً ثانيةً لانتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، فردَّ الملكُ عليَّ بكلمةٍ واحدةٍ: «بكّير».

بدأَ الطّامحون بوراثتي في رئاسةِ المجلسِ ينشطون بالإعلانِ عن رغبتِهم، وكنّا في كتلةٍ برلمانيّةٍ تضمُّ علي أبو الرّاغب، وصالح إرشيدات، وعارف البطاينة، وسمير قعوار، وسعد هايل سرور، وعبد موسى النّهار، وعبد الكريم الكباريتي، وآخرين. وأعلنَ كلٌّ من سعد سرور وعلي أبو الرّاغب نيّتَهم التّرشّحَ لكرسيّ الرّئاسةِ، وكان الشّعورُ السّائدُ لدى النّوّابِ الآخرين أنّ مَنْ سيفوزُ برئاسةِ المجلسِ سيكون وبالضّرورةِ من كتلتِنا، لأنّي كنتُ عضوًا في تلك الكتلةِ.

المفاجأةُ هي أنّ المُرشّحَيْن اَختلفا، فاَصطفّ عبد الكريم الكباريتي مع سعد سرور، وكان علي أبو الرّاغب متأكّدًا تمامًا بأنّه سينجحُ إذا تمّ التّصويتُ الدّاخليُّ داخلَ الكتلةِ على مَنْ ستختارهُ مرشّحًا لها.

كنّا في مكتبِ سمير قعوار الخاصِّ الكائنِ في الدّوّارِ الثّالثِ، وفوجئَ الجميعُ بأنّ سعد سرور هو الّذي فازَ في التّصويتِ الدّاخليِّ للكتلةِ بخمسةِ أصواتٍ مقابلَ أربعةِ أصواتٍ حصلَ عليها أبو الرّاغب، الّذي شعرَ بالصّدمةِ وانتابتْهُ حالةُ غضبٍ شديدةٍ، فأسمَعَ الحضورَ كلامًا قاسيًا جدًّا وانسحبَ من الجلسةِ.

هنا تحديدًا، لا أذكرُ تمامًا تسلسلَ الأحداثِ واللّقاءاتِ يومًا بيوم، ولذلك سأستعرضُ ما يحضرُني منها دون الالتزامِ بالتّسلسلِ الزّمنيِّ لوقوعِها.

بعد قرارِ الكتلةِ ترشيحَ سعد سرور لانتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، وكنت حاضرًا ذلك الاجتماع، ألزمتِ الكتلةُ علي أبو الرّاغب بعدمِ ترشيحِ نفسِه، هنا، بدأتِ الاتّصالاتُ واللّقاءات الجانبيّةُ لتحشيدِ الأصواتِ كالعادةِ، وكانت تتحرّكُ ثلاثةُ أطرافٍ، هي الطّرفُ الحكوميُّ بكلِّ مستوياتِه، والطّرفُ النّيابيُّ الّذي لا يتوافقُ مع الطّرفِ الحكوميِّ وهو يتضمّن الإخوان المسلمين ومستقلّين وحزبيّين، والطّرفُ الثّالثُ كان يمثّلُ الطّامحين بالرّئاسةِ ومؤيّديهم.

كان الطّرفُ المناوئُ للموقفِ الحكوميِّ في رأيي هو الطّرفُ الأكبرُ والأقوى، ويستقطبُ نوّابًا يُمثّلون اتّجاهاتٍ متعدّدةً، ويرفضون التّرشيحاتِ الأخرى ويرغبون بأن أكون مرشّحَهم، وتوالتِ المحاولاتُ وتلقَّيتُ اتّصالاتٍ بشكلٍ مكثّفٍ شاركَ فيها نوّابٌ، منهم عبد الله النّسور، وتوجان الفيصل، ومحمّد داوديّة، ونوّاف سعود القاضي، وجاء بعضُهم إلى منزلي مثل الشّيخ نوّاف، وطلبَ منّي بإصرارٍ عدمَ الانسحابِ والبقاءَ مُرشّحًا في مواجهةِ سرور، وذلك بناءً على موقفٍ عشائريٍّ بين نوّاف وسرور.

ومن أجلِ التّغلّبِ على الضّغطِ الحكوميِّ على النّوّابِ ولتلافي التّلاعبِ بالأصواتِ، اقترحَ عبد الله النّسور أن يُعطى لكلِّ نائبٍ مصطلحًا معيّنًا، كأنْ

يُقالُ مثلًا: «النّائب طاهر المصري»، حتّى يتسنّى لنا حصرَ الّذين صوّتوا ومعرفة مدى اَلتزام الآخرين بالاتّفاقاتِ المُبرمةِ بين الكتلِ النّيابيّةِ.

سارتِ الأمورُ بهذه الطّريقةِ على مدى أيّام حرجةٍ جدًّا، وفي أثنائِها قدِمَ إلى منزلي صالح إرشيدات وعبد موسى النّهار وهما عضوان في كتلتِنا، وأبلغاني بأنّ الكتلةَ قرّرتِ السّيرَ بترشيحِ سعد هايل سرور ولن تعيدَ ترشيحي، وكان ذلك ردًّا على محاولاتِ النّوّابِ الآخرين ثنيي عن عدمِ التّرشّحِ.

وجاءَني أيضًا نوّاف سعود القاضي «أبو عربي»، وحثّني على عدمِ الانسحابِ بما أنّ هناك الكثيرَ من النّوّابِ مِمَّن سيصوّتون معي، بالرّغمِ من الضّغوطِ الحكوميّةِ عليهم.

على الرّغمِ من كلِّ هذه التّحرّكاتِ، فأنا في الأصلِ، لم أكن موافقًا على التّرشّحِ. وقد اَلتزمتُ كلّيًّا بموقفي المُعلَنِ لجهةِ عدمِ ترشّحي. ولذلك، فإنّ زيارةَ إرشيدات والنّهار كانت بالنّسبةِ إليّ تحصيلًا حاصلًا ولم يَحمِلا لي أيَّ جديدٍ.

بقي الوضعُ على حالهِ حتّى اَتصلتْ بي توجان الفيصل في أحدِ الأيّامِ، وأخبرَتْني أنّ مجموعةً كبيرةً من النّوّابِ ستجتمعُ في مقرِّ حزبِ «جبهةِ العملِ الإسلاميِّ» للبحثِ في موضوعِ رئاسةِ المجلسِ، ويصرُّ أفرادُها على أن أحضرَ إليهم ليناقشوا هذا الموضوعَ معي شخصيًّا. وأصرّتْ توجان على حضوري باَسم المجتمعين في مقرِّ الحزبِ.

كنت حينَها في البيتِ، ولكنّني تحت هذا الضّغطِ قرّرتُ تلبيةَ الدّعوةِ، وعندما دخلتُ مقرَّ الحزبِ وجدتُ ما بين خمسةٍ وعشرين إلى ثلاثين نائبًا من اَتّجاهاتٍ متنوّعةٍ، وبدأَ الحديثُ بسؤالي عن تمسّكي بموقفي من عدمِ التّرشّحِ، فأجبتُهم: «نعم. وأنا أعتذرُ عن التّرشّحِ».

من هنا بدأَ النّقاشُ، إذ أكّدوا فيه على ثقتِهم من حصولي على مجموعِ أصواتٍ تؤهّلني للفوزِ بمقعدِ رئاسةِ المجلسِ للمرّةِ الثّانيةِ، بالرّغمِ من أنّ الآلَةَ الحكوميّةَ بدأتْ تشتغلُ لصالحِ غيري وتقاوِمُني.

كان في ذهني ما حصلَ مع سليمان عرار في المجلسِ النّيابيِّ الحادي عشر في دورتِهِ الثّانيةِ، عندما لم ينجحْ في انتخاباتِ الرّئاسةِ بعد أن ترأّسَ المجلسَ في دورتِهِ الأولى.

كنت قد نصحتُ المرحومَ عرار في حينِهِ بعدمِ التّرشّحِ إذا لم يكن متأكّدًا من نجاحِهِ؛ فالانسحابُ أفضلُ من أن يخوضَ حربًا خاسرةً، لأنّ فشلَهُ في الجولةِ الثّانيةِ سيؤذيه لفترةٍ طويلةٍ.

وفي ضوءِ تلك التّحرّكاتِ الحكوميّةِ النّشطةِ وطموحِ بعضِ النّوّابِ، فقد طبّقتُ هذا المبدأَ على نفسي، وتمسّكتُ بعدمِ التّرشّحِ، وإذا نظرْنا إلى ما آلتْ إليه الأمورُ، فأظنُّ أنّني كنت حكيمًا باتّخاذِ هذا القرارِ، لأنّ تسلسلَ حياتي السّياسيّةِ لم ينكسرْ رغمَ ذلك.

أعادَ الحضورُ التّأكيدَ عليّ مجدّدًا على التّرشّحِ، وذهب نوّابٌ من الحضور إلى القول إنّني سأتحمّل مسؤوليّةَ تراجعِ أداءِ المجلسِ والانقساماتِ الّتي قد تحدثُ، وكان الضّغطُ السّياسيُّ داخلَ الاجتماعِ كبيرًا جدًّا، وفي لحظةٍ ما، «فلتتْ» منّي كلمة «موافق» وبدأَ التّرتيبُ مُجدّدًا.

كان قبولي بالتّرشّحِ تحت الضّغطِ نقطةً مفصليّةً في حياتي، - وسأشرحُ ذلك فيما بعدُ-وأصبحتُ في هذه الحالِ أمامَ مواجهاتٍ عديدةٍ؛ أوّلُها الرّفضُ الحكوميُّ القاطعُ والحاسمُ لترشّحي من جديدٍ وإعادة انتخابي، فضلًا عن أنّ قبولي وموافقتي على التّرشّحِ ثانيةً انطلقَ من مكتبِ الإخوان المسلمين، وكان هذا الأمرُ في نظرِ الحكومةِ مرفوضًا بالمطلق، وسُجّلَ ضدّي وضدَّ توجّهاتي.

وثانيها، أنّني لم أكن أقصدُ بتاتًا أن أتواجهَ مع سعد سرور، لكنّ انسيابَ الأحداثِ بالشّكلِ الّذي تمّ، جعلَ الأمورَ لدى بعضِهم تبدو كذلك.

فقد كنت حريصًا على عدمِ الإضرارِ بوضعِ سعد، وكنتُ أسعى لأن تجري تلك التّطوّراتُ بصفتها نوعًا من المساوماتِ والحساباتِ الّتي تحصلُ داخلَ الأحزابِ أو الكتلِ أو بين المتنافسين.

وبدا واضحًا أيضًا أمامَ الجميعِ من خلالِ تصرّفي أنّني كنت مُتردّدًا، ما أضرَّ بصورتي، ولكنّني منذ البدايةِ كنت أعرفُ - كما ذكرتُ سابقًا- حجمَ المخاوفِ الرّسميّةِ من رئاستي القادمةِ، ولم أكن أعلمُ ما كانت تخبّئُهُ لي الأيّامُ المقبلةُ.

وبدأتْ تصرّفاتي وقراراتي تُعاني نوعًا من الارتباكِ، فبعد هذا القرارِ بإعادةِ ترشّحي، طلبتُ لقاءَ الملكِ لأشرحَ له الوضعَ بكاملِهِ، وتمَّ اللّقاءُ بسرعةٍ حوالي السّاعة الثّامنة مساءً في منزلِ زيد بن شاكر.

جلسنا، الملكُ وأنا، بمفردنا في منزلِ زيد بن شاكر، وشرحتُ له ما حدثَ معي بالتّفصيلِ، كان الملكُ مختصرًا في كلامِهِ، وقالَ لي: «هل تذكُرُ عندما رأيتَني وقلتَ لي إنّكَ لا تريدُ أن تترشّحَ وقلتُ لكَ بكّير؟»، أجبتُ: «نعم». حينها بادَرَني الملكُ بقولِهِ: «أنا كنت ناوي أكلّفك برئاسةِ الحكومةِ، لكنْ كنت أنتظرُ حتّى يأتيَ القرارُ في الوقتِ المناسبِ»، ففوجئْتُ وصُدمْتُ، وبدأَ عقلي يشتغلُ بسرعةٍ لأحلّلَ هذا الموقفَ.

بدايةً، انطلقَ رفضي للتّجديدِ من ناحيتَين: الأولى أنّ الملكَ ورجالاتِهِ كانوا لا يريدون إعادةَ ترشيحي رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ لأسبابٍ عديدةٍ، والثّانية أنّني قدّرتُ تطوّرَ الموضوعِ الإسرائيليِّ - الأردنيِّ بشكلٍ لا يرضيني، وكنت أعتقدُ تمامًا بأنّني لا أستطيعُ تلبيةَ أيِّ إمكانيّةٍ مُحتمَلَةٍ لتوقيعِ اتّفاقيّةِ سلامٍ.

كنت أعرفُ صدقَ الملكِ وأعرفُ مدى ثقتهِ بي، ولذلكَ فوجئتُ، ولكنّي ظننْتُ كذلك، أنّ هذا الأمرَ لا يقُع في السّياقِ الّذي أنا فيه، وأجبتُ الملكَ، بعدَ شكرهِ، بقولي: «الآن الّذي صارَ صارَ، ونحن في وضعٍ حرجٍ كما ترى، ودعْنا نتفاهم ونتعاون معًا لحلِّ هذه المشكلةِ».

وقلت له حرفيًّا: «إذا كنتَ تنوي أن تأتيَ بي رئيسًا للوزراءِ، ولكن بعد فترةٍ وليسَ الآن، فعليكَ أن تساعدَني لتحافظَ عليَّ»، وكنت أقصدُ القبولَ باَستمرارِ ترشّحي مقابلَ اَنسحابِ سعد سرور، فأنا مستقرٌّ في وضعي السّياسيِّ والوظيفيِّ، بينما وضعُ سعد سرور لا يزالُ جديدًا، والضّررُ الّذي سيقعُ عليه سيكون أقلّ بكثيرٍ من الضّررِ الّذي سأتعرّضُ له.

وتابعتُ قائلًا للملكِ: «وعندما تقرّرُ جلالتُكم تكليفي بتشكيلِ الحكومةِ، فأنا موجودٌ، وسواء كانت المدّةُ ثلاثةَ أشهرٍ أو ستّةَ أشهرٍ في رئاسةِ المجلسِ، فيمكن الانتقالُ من مكانٍ إلى آخرَ، أمّا بالنّسبةِ إلى اَنتخاباتِ رئاسةِ المجلسِ، فيمكن أن تُعادَ المعادلةُ كما كانت».

أثناءَ اَجتماعي مع جلالةِ الملكِ في منزلِ بن شاكر، بدَأْنا نسمعُ صوتَ ضوضاءٍ في الخارجِ وصوتَ طائراتِ هيلوكوبتر، ودخلَ علينا زيد بن شاكر وقالَ للملكِ: «وصلَ الضّيوفُ»، وفي نهايةِ اللّقاءِ، أجابَني الملكُ حرفيًّا: «أوكي، اَتّفقنا»، ففهمتُ منه أنّ ما اَقترحتُهُ عليه هو الّذي اَتّفقْنا عليه.

وفوجئتُ بأنّ الضّيوفَ الّذين أخبرَ عنهم زيد بن شاكر هم رئيسُ الوزراءِ الإسرائيليُّ إسحق رابين وشمعون بيريز، وقد حضرا للتّوقيعِ على الاتّفاقيّةِ الأردنيّةِ – الإسرائيليّةِ بالحروفِ الأولى، وأنا لم أكن أعلمُ بزيارتِهما إلّا بعدَ أن ركبتُ سيّارتي لأغادرَ المكانَ، وقيلَ لي في لحظتِها إنّ إسحق رابين وصلَ.

أصابَني الارتباكُ، ليس لمعرفتي بأنَّ المحادثاتِ مع إسرائيل قد نضجَتْ، ولكن لأنّني صرْتُ أخسرُ في كلِّ الاتّجاهاتِ، بل صرْتُ أحسُّ أنّني الخاسرُ الوحيدُ في كلِّ ما يجري، فاحتمالُ تكليفي برئاسةِ حكومةٍ سوفَ تتعاملُ مع اتّفاقيّةِ السّلامِ أمرٌ فيه حساسيّاتٌ وفيه اتّهاماتٌ كثيرةٌ، بخاصّةٍ أنّني كنت رئيسًا للحكومةِ الّتي اتُّهِمَتْ في العامِ ١٩٩١ بأنّها ستوقّعُ اتّفاقيّةَ سلامٍ مع إسرائيل، وإذا بقيتُ مرشّحًا ونجحتُ، فالنّتيجة هي نفسُها، لأنّ المجلسَ سيتعاملُ مع الاتّفاقيّةِ وأنا رئيسهُ، وفي حالِ عدمِ التّرشّحِ والانسحابِ، سأكونُ أيضًا في وضعٍ خاسرٍ.

عدتُ من لقائي بالملكِ إلى فندقِ الأردنّ لألتقيَ بوفدٍ تجاريٍّ من الدّنمارك، دعاني إلى لقائهِ توفيق قعوار القنصلُ الفخريُّ للدّنمارك في الأردنّ، لأتحدّثَ إليهم حولَ آفاقِ الاستثمارِ والوضعِ الاقتصاديِّ في الأردنّ.

ولم أكن في وضعٍ أستطيعُ فيه الحديثَ بدقّةٍ وبرغبةٍ شخصيّةٍ في هذا الأمرِ، لكنَّ وجودَ الضّيوفِ بانتظاري أجبَرَني على الذّهابِ وتلبيةِ الدّعوةِ.

وقفتُ على المنبرِ في الفندقِ لألقيّ كلمتي بعدَ تناولِ العشاءِ، وبعد انقضاءِ بعضِ الوقتِ، جاءَ مَنْ يخبرُني بأنّ لديَّ اتّصالٌ هاتفيٌّ مستعجلٌ من الدّيوانِ الملكيِّ، فقلتُ لهم إنّني بصددِ إلقاءِ خطابٍ وسأردُّ على الهاتفِ فيما بعدُ، فتبلّغْتُ أنّهُ مستعجلٌ جدًّا ولا يحتملُ التّأجيلَ، قطعتُ الخطابَ وتوجّهتُ إلى الهاتفِ، وكان زيد بن شاكر على الخطِّ الآخر، ليقولَ لي: «إنّ ترشيحَ سعد سرور باقٍ ولن يتغيّرَ، وجلالةُ الملكِ يرغبُ بتوضيحِ ذلك، حتّى لا يحصلَ سوءُ فهمٍ لِما قالَهُ».

فأجبتُهُ أنّ: «الملكَ قالَ لي إنّكم ستطلبون من سعد الانسحابَ»، فردَّ زيد: «هذا ما يُريدُ الملكُ توضيحَهُ لكَ»، واعتبرتُ أنَّ زيد بن شاكر هو الّذي قامَ

بالتّأثيرِ على الملكِ في تغييرِ رأيِهِ وأقنعَهُ بمناهضةِ ترشيحي.

ومع بوادرِ نضوجِ اتّفاقيّةِ السّلامِ الّتي رأيتُها في منزلِ زيد بن شاكر، ومع الأجواءِ الّتي سبَقَتْها، قرّرْتُ السّفرَ إلى واشنطن بحجّةِ معالجةِ زوجتي، وشكّلَ قرارُ سفري الغلطةَ السّياسيّةَ الثّانيةَ، على الرّغمِ من التزامي مع النّوّابِ بعدمِ التّراجعِ حتّى لا أُتَّهَمَ بالتّردّدِ، وكتبتُ رسالةً قصيرةً إلى النّائبِ عبد الرزّاق طبيشات، وكان النّائبَ الأوّلَ لرئيسِ المجلسِ، وحاولتُ في تلك الرسالةِ التّغطيةَ على سفري، جرتِ الانتخاباتُ وترشّحَ عبد الرزّاق طبيشات وخسرَ بصوتٍ واحدٍ لصالح سعد هايل سرور.

في المطارِ، أخبروني أنّ زيد بن شاكر اتّصلَ يريدُ الحديثَ معي، فقلتُ لهم إنّني صعدتُ إلى الطّائرةِ، لكنّهم أخبروه بأنّني كنت ما زلتُ في الصّالونِ، وعاتَبَني فيما بعدُ على ذلك عتابًا شديدًا، لأنّني لم أردَّ عليه.

بقيتُ في واشنطن ثلاثةَ أسابيعَ أو أكثرَ، وأجريتُ لزوجتي فحوصَها الطّبّيّةَ، وتبيّنَ أنّها تعاني من مرضِ الشّقيقةِ.

كان من الواضحِ أنّني تأثّرتُ إلى حدٍّ ما بما حدثَ، وهناك من عدَّ غيابي تهرّبًا من مواجهةِ النّوّابِ الّذين دعموا ترشيحي وكانوا في غايةِ الصّدقِ معي، ومع ذلك، فقد تركتُهم بدونِ لقاءٍ وتفسيرٍ، ورأى بعضُهم في غيابي استنكافًا عن تأييدِ المعاهدةِ القادمةِ في الطّريقِ، وتركَ ذلك نظرةً سلبيّةً تجاهَ تصرّفاتي وقراراتي من الأطرافِ الرّسميّةِ والنّيابيّةِ وربّما الشّعبيّة، وأنا أعترفُ بأنّها إحدى أخطائي الفادحةِ.

وبعد عودتي إلى عمّان، شاركتُ في حفلِ عشاءٍ أقامَهُ السّفيرُ الإسبانيُّ في منزلِهِ على شرفِ ملكِ إسبانيا الّذي كان يزورُ الأردنّ، دعا إليه عددٌ قليلٌ ومحدودٌ جدًّا، كنتُ أحدَهم، وحضرَها الملكُ حسين والملكُ خوان كارلوس.

وبسببِ طبيعةِ الدّعوةِ والمناسبةِ وضيقِ المكانِ، فقد كنت واقفًا وجهًا لوجهِ مع الملكِ حسين والمسؤولين الآخرين، ولم يفاتِحْني أحدٌ بشيءٍ وتجنّبوا الحديثَ معي، باَستثناء زيد بن شاكر الّذي قالَ لي: «الحمدُ لله على السّلامةِ يا غيفارا»، فاَبتسمتُ اَبتسامةً صفراءَ، ولا أذكرُ أنّه جرى بينَنا حديثٌ آخرُ، لكنَّ زيد بن شاكر قالَ لي لاحقًا في السّهرةِ: «رفضتَ تحكي معي، وتجاهلتَ اَتّصالي بكَ»، مشيرًا إلى المكالمةِ الهاتفيّةِ الّتي أجراها وأنا في المطارِ ورفضتُ الرّدَّ عليه.

وأعترفُ بأنّني كنت مُشوّشَ الذّهنِ في تلك المرحلةِ، وفي ما تلا ذلك، فاَرتكبتُ بعضَ الأخطاءِ القليلةِ في حياتي السّياسيّةِ، وتأثّرتْ علاقتي بزيد بن شاكر في تلك الأيّامِ، وتلاحقتِ الأحداثُ بحيثُ قرّرتُ السّفرَ إلى الخارجِ، لأنّني كنتُ أظنُّ أنّهُ وسيلةٌ لتجنّبِ الحرجِ، وللخروجِ من هذا المأزقِ.

هذه الصّورةُ والأحداثُ المتتاليةُ، لم تكن ظاهرةً بشكلٍ واضحٍ ومتداوَلٍ، ولا أعلمُ لماذا بقيَتْ بهذا الشّكلِ، ولكنّني كنت أمامَ عواملَ كثيرةٍ لم أكن واثقًا من مدى تقبّلي لها والتّعاملِ معها.

وبعد عودتي من واشنطن، بقيتُ ملتزمًا منزلي لفترةٍ من الوقتِ، وتعمّدْتُ الابتعادَ عن الحياةِ السّياسيّةِ والاجتماعيّةِ، وكانت هذه الفترةُ صعبةً جدًّا بالنّسبةِ إليَّ، ولكنّني تماسكتُ بعد بضعةِ أشهرٍ وعدتُ إلى مزاولةِ نشاطي.

أثناءَ وجودي في الولاياتِ المتّحدةِ الأميركيّةِ، اَنعقدَ مجلسُ النّوّابِ، بعد اَنتخابِ رئيسهِ الجديدِ سعد هايل سرور، وأحيلَ إليه مشروعُ اَتّفاقيّةِ السّلامِ الأردنيّةِ – الإسرائيليّةِ «اَتّفاقيّة وادي عربة»، وأُدرجتْ بشكلٍ مستعجلٍ على جدولِ أعمالِ المجلسِ، وأُحيلَتْ إلى لجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ، الّتي كان يرأسُها آنذاك عبد الكريم الكباريتي، وجرى حولَها نقاشٌ موسّعٌ، ثمّ قدّمَتِ اللّجنةُ تقريرًا موسّعًا عنها مع توصيةٍ للمجلسِ بالموافقةِ عليها.

عُرِضَتِ الاتّفاقيّةُ على مجلسِ النّوّابِ في جلسةٍ تاريخيّةٍ ومتوتّرةٍ للغايةِ؛ فقد تمَّ إخلاءُ الشّوارعِ، ووُضِعَتْ كتلٌ خراسانيّةٌ أمامَ المبنى، وظهرَ المشهدُ أمامَ النّاسِ وكأنَّ هناك أجواءً عسكريّةً حقيقيّةً، لدرجةِ أنّ النّاسَ، بِمَنْ فيهم النّوّاب، وجدوا صعوبةً بالغةً في الوصولِ إلى مبنى المجلسِ، وانْتُقِدَتْ هذه الإجراءاتُ المتشدّدةُ غيرُ المبرّرةِ، الّتي أعطتِ انطباعًا بأنّ الحكومةَ والقصرَ قاما بتهديدِ النّوّابِ، لذلك وافقوا على الاتّفاقيّةِ.

وكما هو معلومٌ، فقد تمّتِ الموافقةُ على الاتّفاقيّةِ بمعارضةِ ثلاثةٍ وعشرين نائبًا يمثّلون الإسلاميّين وقلّةً قليلةً من النّوّابِ الآخرين، وبموافقةِ المجلسِ على الاتّفاقيّةِ، رُفِعَ عبءٌ ثقيلٌ عن كاهلِ الحكومةِ والنّظامِ، وجرتِ الأمورُ وفقًا لِما خطّطوا لتمريرِه.

وربّما ساعدتْ طبيعةُ هذا الحدثِ وأهمّيّتُهُ وانشغالُ النّظامِ والأوساطِ السّياسيّةِ به في التّخفيفِ من الانتقاداتِ الّتي كنت أتوقّعُ أن أتلقّاها، وكنت النّائبَ الوحيدَ الّذي غابَ عن جلسةِ مناقشةِ الاتّفاقيّةِ والتّصويتِ عليها، كما إنّ رئيسَ المجلسِ سعد هايل سرور لم يقمْ بالتّصويتِ وفقًا للنّظامِ الدّاخليِّ لمجلسِ النّوّابِ، الّذي يعدُّ تصويتَ الرّئيسِ ضرورةً في حالاتِ تساوي الأصواتِ ولدى الحاجةِ إلى صوتِهِ للتّرجيحِ فقط.

بعدَ التّصويتِ على الاتّفاقيّةِ مباشرةً، بدأتِ الحكومةُ بإرسالِ بعضِ القوانينِ الّتي تتعلّقُ بالتّعاملِ مع «العدوِّ» من أجلِ تعديلِها لتنسجمَ مع نصوصِ الاتّفاقيّةِ الجديدةِ، ومع مرحلةِ السّلامِ، وعُدِّلَتْ بعضُ القوانينِ التّجاريّةِ في هذا الاتّجاهِ، وأُلغِيَتِ المحكمةُ العسكريّةُ الّتي أُنْشِئَتْ لمنعِ بيعِ العقارِ للعدوِّ الصّهيونيِّ، حيثُ كانتِ الحكومةُ الأردنيّةُ قد وضعتْ هذا القانونَ لمنعِ بيعِ الأراضي والأملاكِ والعقاراتِ إلى اليهودِ في القدسِ وغيرِها، فقد كانتِ القدسُ هي المقصودةُ بهذا القانونِ تحديدًا.

وقد حضرتُ جلساتِ إلغاءِ تلك القوانينِ وتعديلِها، وشاركتُ في الجلساتِ بشكلٍ عاديٍّ كأيِّ نائبٍ آخر، وبدا واضحًا لي أنّ موضوعَ التّطبيع السّريعِ سيكون سمةَ المرحلةِ المقبلةِ، وبدأتْ مخاوفُ النّاسِ وانتقاداتُهم تركّزُ على هذا الوضعِ الجديدِ، وقمتُ بالتّصويتِ على بعضِ القوانين الّتي لا أذكرُها بشكلٍ دقيقٍ، ولكنّني قمتُ بالتّصويتِ ضدَّ إلغاءِ قانونِ منعِ بيعِ العقارِ للعدوِّ، وسيأتي الحديث لاحقًا عن موضوعِ التّطبيعِ مع إسرائيل.

PURE IS THE TRUTH

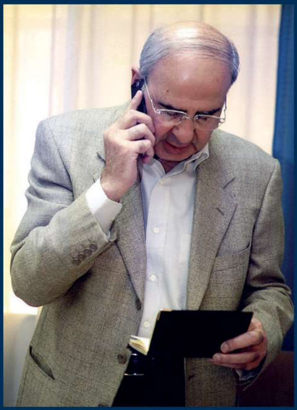

مذكرات
طاهر المصري
الحقيقة بيـضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحهِ. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتهِ وطاقتهِ، وبنظامهِ السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتهِ، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتهِ، وللمحافظةِ على إنجازاتهِ، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ .

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعهِ وحياتهِ اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاَختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629